HERITAGE
INSTITUTE

٦ تعليق

نوفمبر
٢٠٢٤

تحليل قرار المجلس الاستشاري الوطني: التداعيات السياسية على مستقبل الصومال

حقوق النشر ٢٠٢٤ © | معهد هيرتيج، جميع الحقوق محفوظة.

نحثُّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هيرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هيرتيج.
© معهد هيرتيج ٢٠٢٤ .

لقد أثار قرار المجلس الاستشاري الوطني الصومالي الصادر في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤ جدلاً واسعاً بين الفاعلين السياسيين في البلاد، حيث تطرق إلى قضية حساسة وهي الانتخابات الاتحادية والمحلية المقبلة. وفي خضم هذا النقاش، يصر الرئيس حسن شيخ محمود على أن تطبيق نموذج «صوت واحد، شخص واحد» ممكن في الانتخابات المقبلة، خصوصا أن هذا النموذج يتماشى مع رغبة الغالبية العظمى من الشعب الصومالي، الذين يتوقون إلى تجاوز أنظمة الانتخابات غير المباشرة التي شوهت دورات الانتخابات الأخيرة. وقد أدت هذه الانتخابات غير المباشرة، التي اتسمت بالتلاعب والتأثير السلبي من قبل القادة المحليين والفيدراليين، إلى عدم الاستقرار السياسي وحالة كبيرة من الإحباط في الأوساط الشعبية ، حيث يتذكر العديد من الصوماليين بوضوح الاضطرابات السياسية التي حدثت في الفترة بين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث كانت الانتخابات مشوبة بالغش والتدخل والفساد على نطاق واسع. إن الدفع نحو نموذج «صوت واحد، شخص واحد» يمثل فرصة طويلة الأمد للتجديد الديمقراطي، بالنسبة لأمة يعود تاريخ عدم استقرارها السياسي إلى الانقلاب العسكري الذي أعقب الانتخابات الفاسدة في عام ١٩٦٩.

يمثل نموذج «شخص واحد صوت واحد» واعتماد نظام انتخابي تعددي تنافسي تشارك فيه الأحزاب قفزة نوعية في العملية السياسية الصومالية، إذ يمنح المواطنين حق اختيار قادتهم بشكل مباشر ويعطيهم الحق في محاسبتهم على أدائهم. من الناحية النظرية، يتوجب على جميع الأطراف السياسية الترحيب بهذا التحول الديمقراطي الجذري. إلا أن الشكوك تحوم حول جدية الرئيس حسن شيخ محمود في تنفيذ هذا الوعد، وتتمثل أبرز تلك الشكوك في:

أولاً: تعهّد الرئيس حسن شيخ، إلى جانب أعضاء المجلس الاستشاري الوطني (باستثناء بونتلاند) في ٢٠٢٣، بتنفيذ نظام انتخابي موحّد للمجالس المحلية والولائية في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، لم يتمكن من الوفاء بهذا الالتزام، مما أثار تساؤلات عديدة حول قدرته على الوفاء بوعوده الجديدة.

ثانيًا: أبرم الرئيس هذه الاتفاقية مع زعماء الولايات الذين انتهت ولايتهم منذ أكثر من عام. ومن المتوقع أن يستفيد هؤلاء الزعماء من التأجيل المتكرر في العملية الانتخابية، حيث تسمح لهم التمديدات بالاحتفاظ بالسلطة دون مساءلة أو تفويض قانوني. وهذا بالنسبة للعديد من الصوماليين أمر لا يمكن قبوله، مما يثير الشكوك حول ما إذا كانت السلطة السياسية الحالية قادرة على أن تكون شريكة في إصلاح انتخابي حقيقي.

ثالثًا، كان التزام الرئيس حسن شيخ بـ «صوت واحد لكل شخص» سيكون أكثر مصداقية لو لقد نجح في تنظيم انتخابات محلية بالاقتراع العام في بنادر وهي المنطقة الوحيدة الخاضعة بالكامل لسيطرة الحكومة الفيدرالية. على الرغم من التأكيدات المتكررة، لا يزال ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان بنادر تحت إدارة محلية معينة، محرومين من حقهم في انتخاب قادتهم. هذا الوعد الذي لم يتم الوفاء به يلقي مزيدًا من الشكوك على تعهد الرئيس الأوسع بـ «صوت واحد لكل شخص» على المستوى الوطني، مما يشير إلى وجود فجوة بين الأقوال والأفعال.

رابعًا: فإن توقيت هذا الدفع المتجدد نحو «شخص واحد صوت واحد» - بعد منتصف ولاية الرئيس - زاد من الشكوك بين أصحاب المصلحة السياسيين. إذ يخشى الكثيرون من أنه قد يكون مناورة استراتيجية لتمديد فترة ولايته التي تبلغ أربع سنوات، مثلما حاول سلفه في عام ٢٠٢١. وقد أدت تلك المحاولة إلى مواجهات عنيفة في مقديشو، مما يؤكد على المخاطر العالية المرتبطة بالانتخابات التي تدار بشكل سيئ.

خامسًا: غياب ولايتي «بونتلاند» و»جوبالاند» الفدراليتين بالإضافة إلى إدارة « خاتمو» المعترف بها مؤخرًا عن المشاركة يعيق تحقيق مبدأ «صوت واحد، شخص واحد». إن المشاركة في مجتمعٍ شديد الاستقطاب، يتطلب تحقيق شمولية ومشاركة من جميع الأطراف، بما في ذلك المعارضة السياسية، في أي عملية انتخابية. ومن دون توافق وطني شامل، تبقى شرعية مبدأ «صوت واحد، شخص واحد» محل تساؤل.

نظراً لهذه التحديات، فإن إمكانية تطبيق نظام «شخص واحد، صوت واحد» في المناخ السياسي الراهن غير مؤكد. ومع ذلك، فإن إعلان الرئيس حسن شيخ مؤخراً عن مد يد العون للولايات المعارضة يعد خطوة إيجابية. وتُقدم هذه المبادرة بصيص أمل حول إمكانية تحقيق المصالحة السياسية والتوافق بشأن الانتخابات المقبلة. وبالمثل، ينبغي لقادة بونتلاند وجوبالاند النظر في مبادرة الرئيس والعودة إلى إطار المجلس الاستشاري الوطني الصومالي من أجل وحدة البلاد. وبالمثل، يجب على الرئيس حسن شيخ أن يُظهر المرونة والدبلوماسية، وأن يقبل بالحلول الوسطى ويستوعب مطالب الولايات المعارضة ومجموعات المعارضة. هذه الروح التعاونية هي بالضبط النهج الذي دافع عنه زعيم المعارضة أنذاك حسن شيخ بنفسه بكل ثبات خلال السنوات المضطربة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ .

للمضي قدمًا، توفر هذه التوصيات التالية طريقًا نحو عملية انتخابية مستقرة وشاملة وذات مصداقية:

١. **تطوير نموذج انتخابي قائم على التوافق الوطني:** إنشاء إطار انتخابي يجمع بين الحكومة الفيدرالية والولايات والمعارضة والمجتمع المدني. ومثل هذا النموذج من شأنه أن يضمن أساسًا متينًا للانتخابات في عام ٢٠٢٦ ويعزز الوحدة الوطنية. ولن يؤدي اللجوء إلى الحلول السريعة أو الاختصارات إلا إلى تعميق الانقسامات وتقويض المصداقية.

٢. **تنفيذ معايير انتخابية قوية: النزاهة في العملية الانتخابية أمر ضروري.** سواء كانت الانتخابات مباشرة أو غير مباشرة، ويجب أن ترفض العملية الشفافة والنزيهة الممارسات الفاسدة السابقة وتضمن المساءلة. وقد حددت مؤسسات مختلفة، بما في ذلك معهد هرتيج، أطر عمل قابلة للتطبيق وداعمة لعملية انتخابية شفافة وموثوقة، والتي من المفيد للحكومة الفيدرالية الصومالية تبنيها.

٣. **تقديم الوحدة الوطنية على المكاسب السياسية قصيرة الأجل:** يجب على القادة الصوماليين أن يضعوا استقرار الأمة على المدى الطويل فوق الطموحات الشخصية الفورية. لا يمكن لأي زعيم في الحكومة الفيدرالية الصومالية أن يفرض إرادته على الأمة من جانب واحد؛ فالقيادة الحقيقية في الصومال تتطلب التوافق، والمفاوضات، والالتزام بالحكم المشترك.

في نهاية المطاف، يجب أن يعطي قادة الحكومة الفيدرالية والولايات الأولوية لجودة ونزاهة العملية الانتخابية بدلاً من شكلها، وسواء تم ذلك من خلال الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة، فإن العملية الخالية من التلاعب من قبل الجهات الفاعلة الحكومية والاتحادية هي السبيل الوحيد لاستعادة ثقة الجمهور في الديمقراطية الصومالية وتمهيد الطريق لمستقبل سياسي مستقر. وتمثل المكاسب التدريجية نحو تطبيق نظام «شخص واحد صوت واحد» في جميع أنحاء البلاد جزءًا رئيسيًا من مسيرة الانتخابات في الصومال. إن النهج الأصيل والشامل لإصلاح الانتخابات هو أفضل أمل للصومال لمستقبل سلمي ومزدهر، ويتحمل جميع الفاعلين السياسيين مسؤولية تحقيق هذه الرؤية.

HERITAGE
INSTITUTE

معهد هيرتيج